

دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية

في الحد من مخاطر السيولة والإئتمان

(دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من 2017م – 2021م)

إعداد:

د. مروان البشري الطيب البشير – أستاذ المحاسبة المساعد – كلية القضاة للعلوم والتكنولوجيا

marwanbushra90@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر السيولة والإئتمان. هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر السيولة في المصارف السودانية، التعرف على تأثير تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف السودانية. إتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة بولاية القضاة، بينما تمثلت عينة الدراسة في بنك فيصل الإسلامي السوداني. اختبرت الدراسة الفرضيات: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر السيولة في المصارف السودانية، يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف السودانية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: ساهم التزام بنك فيصل الإسلامي بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في الحد من مخاطر السيولة، ساهم التزام بنك فيصل الإسلامي بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في الحد من مخاطر الائتمان، يهتم بنك فيصل الإسلامي السوداني بتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، تتوفر بينك فيصل الإسلامي السوداني معايير رقابية شرعية ومحاسبية تحدد آلية العمل المالي الإسلامي مما انعكس ايجاباً على تطبيق صيغ التمويل الإسلامي. أوصت الدراسة بمجموعة توصيات منها: توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في المصارف، مع ضرورة التعاون في مجال تبادل المعلومات حول طالبي الائتمان، تمييز القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في منح التمويل المصرفي، تحديد حدود قصوى لجملة القروض الممنوحة بواسطة المصارف التجارية ونشاطاتها الاستثمارية خلال فترة زمنية محدودة.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، هيئة المحاسبة والمراجعة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان

The role of applying the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in reducing liquidity and credit risks

(Case study: Faisal Islamic Bank of Sudan, from 2017 to 2021)

– **Dr. Marwan Albushra Altayb Albasher**

marwanbushra90@gmail.com

Abstract

This study examined the role of applying the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) standards in mitigating liquidity and credit risks. The study aimed to determine the impact of applying AAOIFI standards on reducing liquidity risks in Sudanese banks and to identify the effect of applying these standards on reducing credit risks in Sudanese banks. The study employed a descriptive-analytical methodology. The study population consisted of banks operating in Al Qadarif State, while the study sample comprised Faisal Islamic Bank of Sudan. The study tested the following hypotheses: Applying AAOIFI standards reduces liquidity risks in Sudanese banks, and applying AAOIFI standards reduces credit risks in Sudanese banks. The study reached several conclusions, including: Faisal Islamic Bank's commitment to applying the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) contributed to reducing liquidity risk; Faisal Islamic Bank's commitment to applying AAOIFI standards contributed to reducing credit risk; Faisal Islamic Bank of Sudan is committed to providing the essential requirements for applying AAOIFI accounting and auditing standards; Faisal Islamic Bank of Sudan has Sharia and accounting supervisory standards that define the mechanism of Islamic financial operations, which has positively impacted the application of Islamic financing methods. The study recommended several measures, including: standardizing the factors influencing credit granting decisions in banks; the necessity of cooperation in exchanging information about credit applicants; prioritizing economic sectors for bank financing; and setting maximum limits for the total loans granted by commercial banks and their investment activities within a specific timeframe.

Keywords: Accounting Standards, Accounting and Auditing Organization, Liquidity Risks, Credit Risks

1- تمهيد:

تعتبر الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، فمن طبيعة نشاط البنوك تحمل المخاطر بل تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نشاطها غير أن المخاطر زادت في العصر الحديث فضلاً عن أنها أصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المالي، ويرجع ذلك لأمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية وزيادة معدلات الترابط والتداخل من ناحية أخرى، وقد تفاقمت المخاطر المصرفية في السنوات الأخيرة حيث ظهرت الإفلاسات البنكية وهذا راجع إلى غياب التنظيم، غير أن البنوك الإسلامية تمكنت من إثبات جدارتها في أوج الأزمة المالية والصمود في وقت تهاوت فيه أعرق وأكبر البنوك العالمية في ظرف وجيز، وقد أدى القبول المتزايد للتمويل الإسلامي في العديد من البلدان لمنح التراخيص للمؤسسات المالية لتعمل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية لتتواجد في أكثر من 85 بلداً عبر أنحاء العالم، ولكن على الرغم من نمو الصناعة الإسلامية فإن شأنها في ذلك شأن الصناعة البنكية التقليدية في العالم الإسلامي تعاني العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية وكيفية إدارتها.

الصناعة المصرفية الإسلامية مثل الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي تعاني من العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل الإسلامي وكيفية إدارتها، لذلك أتي الاهتمام بالمخاطر البنكية في البنوك الإسلامية في ضوء النمو المتزايد للمنتجات المالية الإسلامية، وتشارك البنوك الإسلامية في مجموعة واسعة من أعمال التمويل، وتطور مؤسسات البنية التحتية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والمجلس العام للمصارف والمؤسسات التي تدعم الشريعة الإسلامية مثل منظمة التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجالس الشرعية المختلفة، والتحول الإقتصادي وما نلاحظه اليوم من منافسة في سوق العمل المصرفي، وإحداث نقلة نوعية كبيرة في تطوير أدواتها القائمة حالياً وإبتكار أدوات مالية جديدة متوافقة مع الشريعة.

2- مشكلة الدراسة:

في إطار تطوير صناعة الخدمات المالية بالمؤسسات الإسلامية ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بتنميتها والعمل على توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة ورعاية مصالح الأعضاء ومواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من أجل ذلك تم إصدار معايير المحاسبة والمراجعة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتأكيداً للإلتزام المصارف بتطبيق هذه المعايير أصدر بنك السودان المركزي موجّهات إدارة المخاطر وتعميمها بالمصارف كافة وتكييفها لتلائم النظم الإسلامية السائدة في البلاد وذلك من أجل

تجويد أداء المصارف وسلامة مراكزها المالية وجودة أصولها ومتانة رؤوس أموالها وصولاً إلى تقويم الأداء المالي والإداري للمصارف السودانية. وبناءً مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

– ما هو دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات في الحد من مخاطر السيولة بالمصارف السودانية؟.

– ما هو دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية؟.

3 - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة العلمية في الحاجة لمثل هذه الدراسات التي تتناول دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية في الحد من المخاطر المصرفية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات نظرية التمويل الإسلامي بالتركيز على الإمكانيات التي تمتلكها البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وتوفير تدفق العائد الحلال والأفضل للمستثمرين، والتعرف على دور وأهمية معايير المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية عمل تلك المعايير في الحد من المخاطر المصرفية، وإسهامها في ترشيد القرارات الإستراتيجية. أما الأهمية العملية للدراسة تتمثل في الحاجة لمثل هذه الدراسات التي تتناول دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية في الحد من المخاطر المصرفية في إبراز دور المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم منتجات ملائمة وتصميم قواعد حكيمة تعكس المخاطرة المحددة للعقود المالية الإسلامية وتطبيق إدارة المخاطر والمعايير المحاسبية لتعميق القطاع المالي الإسلامي وتوسيعه والتعرف على دور الدراسة في مجال التطبيق العملي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي:

أ- معرفة دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر السيولة في المصارف السودانية.

ب- التعرف على دور تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر في المصارف السودانية.

5- فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلة الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات

التالية:

الفرضية الأولى: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر السيولة في المصارف السودانية.

الفرضية الثانية: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف السودانية.

6- منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي.

7- مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من مصدرين:

مصادر أولية: تتمثل في البيانات الكمية لبنك فيصل الإسلامي السوداني والمقابلة الشخصية.

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية.

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني.

الحدود الزمانية: 2017م- 2021م.

المعايير المحاسبية وهيئة معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

أولاً: نشأة معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

كانت بداية الإهتمام بإعداد معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية منذ عام 1987م من خلال دراسات قدمت لهذا الغرض تم تجميعها في خمسة مجلدات أودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وقد نتج عن تلك الدراسات إنشاء هيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتم تسجيلها في دولة البحرين 1411/09/12 هـ الموافق 1991/03/27م (المجلس: 2002م: 26).

بصفته هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى الى الربح، وتهدف الى تطوير الفكر المحاسبي والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق إعداد المعايير، وإصدارها وتفسيرها، ومراجعتها وتعديلها بما يتفق

مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وقد أصدرت الهيئة حتى يونيو 1991م، اثني عشر معياراً محاسبياً، وملحقاً متضمناً ثلاثة معايير في المراجعة، وثلاثة معايير من الضوابط، وميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي (علي: 2001م: 17).

أما علي المستوى المحلي، فالسودان كغيره من الدول العربية ودول العالم الثالث لم تكن لديه إسهامات فكرية تذكر في مجال المحاسبة، بل يتلقى الفكر المحاسبي وتطبيقاته من الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال، وبعد فترة قصيرة تم تكوين لجنة من مجلس المحاسبين القانونيين السودانيين في عام 1988م تحت إشراف المراجع العام، مهمة هذه اللجنة إصدار معايير محاسبية تتناسب مع المتطلبات المحلي (إدريس: 2005م: 28)

قامت اللجنة بوضع أكثر من 30 معياراً تختص بالمحاسبة بينما لم تجد معايير المراجعة حظها من الإهتمام، ولم تصاحب هذه التجربة منذ ذلك التاريخ أي محاولة لإيجاد معايير محاسبية ومعايير للمراجعة، وبالرغم من أن السودان قد شهد تغيرات كثيرة وواسعة في شتى المجالات الإقتصادية، شملت القطاعين الخاص والعام، وذلك بصور عدد من القوانين التي تنظم العمل الإستثماري بالبلاد وكذلك القوانين الضريبية وتغيير العملة السودانية، وإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما ظلت صياغة المعايير جامدة ولم تطرأ عليها أي متغيرات تناسب المستجدات التي حدثت في السودان، إلا أن المؤسسات المالية والمصرفية في السودان تقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وبدأ العمل في تطبيقها في السودان منذ العام 1999م (البشاري: 2007م: 60).

يستنتج الباحث من خلال العرض السابق للإطار العام للمعايير أن المحاسبة تحتاج إلى آلية لضبط العمل المحاسبي وهذه الآلية تمثلت في المعايير المحاسبية التي تضع إطار واضح للممارسات المحاسبية ذات الغرض العام وهذه المعايير وجدت إهتمام من قبل المهتمين بالمهنة مثل اللجان المختصة بوضع المعايير ويأتي الإهتمام بالمعلومات كنتائج للثورة الصناعية وكبر حجم المشروعات وعلاوة إلى ذلك الثورة المعلوماتية في عصر العولمة والانفتاح الإقتصادي. كل هذه العوامل جعلت هنالك ضرورة وحاجة ماسة إلى معايير محاسبية تضبط العمل المحاسبي وتوفر المعلومات الملائمة والموثوق بها لخدمة مستخدمي القوائم المالية.

ثانياً: مفهوم المعايير المحاسبية:

يعرف المعيار في اللغة بأنه نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشئ أو ما يؤخذ مقياساً لغيره. أما في اصطلاح المحاسبين تعرف المعايير بأنها المقاييس أو الموازين المتعمدة أو المقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم للقياس أو الحكم بواسطتها علي جودة شئ معين (الزمار: 2015م: 20).

وتعرف بأنها: هي مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع (ابو زيد: 2014م: 61).

أو كما جاء في مجلس معايير المحاسبة المالية علي أنها: تتكون المعايير المحاسبية من مجموعة من القواعد يجب إتباعها في عملية قياس وتسجيل وعرض البيانات الاقتصادية للمنشأة، وبما أن المعايير المحاسبية تحكم هذه العمليات فإنها تنطلق من طبيعة الأنشطة التي تزاولها وهذه الأنشطة تختلف بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عنها في المصارف التقليدية (المجلس: 1998م: 51).

وتعرف أيضا بأنها: المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلي المستفيدين لذا يجب ان تكون المعايير وثيقة الصلة بالأهداف (ابو زيد: 1995: 78).
تعريف آخر: هي مجموعة قواعد وطرق لتحديد وقياس أعلى أداء محاسبي ممكن بهدف إعداد وعرض بيانات محاسبية صحيحة وعادلة يعتمد عليها (عبدالرحمن: 2000م: 93).

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف الي تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثر العمليات والأحداث والظروف علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها (كيسو: 1988م: 112).

وعرفت معايير المحاسبة "بأنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها لجنة مختصة أو جمعية مهنية أو جهة حكومية ذات اختصاص، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات علي إختلاف أنواعها عند إعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تمكين الأطراف الخارجية من إتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة كما يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقاً للقياس علي ضوءه وزن أو طول شئ معين أو درجة جودته، وهذه المقاييس منها مقاييس طبيعية ومنها موضوعية ومنها مقاييس إلهية وهذه المعايير تستخدم كمقاييس من قبل الفرد والدولة والعامّة في مراقبة تنفيذ وتقييم الأنشطة المختلفة (أبو زيد: 2014م: 62).

تعرف المعايير المحاسبية بأنها نماذج أو إرشادات آمنة تعمل علي توجيه وإرشاد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق (القاضي: 2006م: 23). وتم تعريفها أيضاً بأنها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتوصيل المعلومات إلي المستفيدين منها (الراوي: 1995م: 45).

ثالثاً: أهمية المعايير المحاسبية الإسلامية:

يعتبر ظهور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤسسات مالية حديثة نسبياً، تمثل التحدي الكبير الذي تواجهه لأثبات وجودها وتثبيت أقدامها خدمة للمجتمعات التي توجد فيها، مما أدى إلي أن تبحث عن أنسب

الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الإختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية ومن المحاسبة من ناحية أخرى، ولذلك تعتبر معايير المحاسبة الإسلامية ذات أهمية عالية للعديد من الأسباب من أهمها (الزمار: 2015م: 21)

1. تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
2. توضع معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات.
3. تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولا سيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.
4. تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لإتخاذ القرارات المختلفة.
5. تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولا سيما في ظل العولمة.
6. تعتبر المحاسبة المرجعية لاجهزة الرقابة الخارجية علي حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات.

7. تساعد معايير المحاسبة في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة علي المستوى القومي والعالمي.

يلاحظ الباحث أن أهمية المعايير تظهر من خلال إلتزام المؤسسات المالية الإسلامية بالشريعة الإسلامية في التعاملات التي تتم وبالتالي المعايير المحاسبية الإسلامية تكون متوافقة مع ذلك، ونسبة لتطور وزيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية وإختلاف أهدافها وبالتالي إختلاف تطبيق الأسس والطرق المحاسبية العامة للنمو بإقتصاد الدولة المعنية.

رابعاً: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية

وجد المفكرون والممارسون أن عملية إعداد معايير المحاسبة المالية الإسلامية من دون تحديد أهدافها ادي الي تناقض بعض المعايير وعدم توافق بعضها مع بيئتها، وان أهداف معايير المحاسبة المالية للمصارف لا تفصل عن الأهداف العامة للمحاسبة المالية بل تكمل كل منها للآخر والتي تتمثل في الآتي (محمد، منصور: 2015م: 59):

1. ضرورة إلتزام المصارف في جميع معاملاتها وعملياتها باحكام الشريعة الاسلامية.
2. إختلاف وظائف المصارف في جوهر معاملاتها إختلافاً جزئياً عن المصارف التقليدية، وهو عنصر الفائدة علي الإقتراض في حين ان المصارف الإسلامية تشغل اموال الغير علي اساس المضاربة.
3. إختلاف علاقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، فالعلاقة لدى المصارف الإسلامية تستبعد اهم ما تعول عليه المصارف التقليدية، وهو عنصر الفائدة علي الإقتراض في حين أن المصارف الإسلامية تشغل اموال الغير علي أساس المضاربة.

يرى الباحث أن معايير المحاسبة المالية الإسلامية توفر الثقة والشفافية في التعاملات المالية ومعالجتها محاسبياً وفقاً للشريعة الإسلامية في التعاملات المالية وتحافظ علي حقوق أصحاب الأموال والأطراف الأخرى من المؤسسة.

خامساً: أهمية المعايير المحاسبية

تنبع أهمية المعايير المحاسبية من أهمية الاهداف التي وضعت من أجلها فهي تحدد طرق المعالجة المحاسبية والإفصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم بإعتبار ان المعيار هو افضل طريقة لعمل شئ ما، كما أن المعايير تؤدي الي توحيد الممارسات المحاسبية في جميع المؤسسات وتقليل الاختلافات الناجمة عن التطور والتوسع في التعاملات التجارية بين الشركات وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات حول العالم وإختلاف الإجراءات المطبقة في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها هذه الإجراءات (الزمار: 2015م: 21) ويمكن تلخيص أهمية معايير المحاسبة في الآتي (الصوفي: 2010م: 70):

1. تحديد قياس الأحداث المالية للمنشأة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلي نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للأحداث المالية.
2. إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس، وذلك من خلال الطرق المعتمدة التي يشار إليها في المعيار.
4. عملية إتخاذ القرارات لأن المعيار الملائم والمناسب يساعد في إتخاذ القرار المناسب.
5. جاءت المعايير الدولية لكي تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من البلدان المشتركة في عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية.
6. جاءت لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:
أ- توحيد الطرق التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
ب- إيصال النتائج إلي مستخدمي القوائم المالية.
- 7- إن الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف يساعد علي فهم القوائم المالية المعلنة خارج الدولة.
- 8- الإستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الإستشاريين والأكاديميين والمهنيين في هذه المجالات.
- 9- تساعد الدول الأعضاء في الأخذ بما يتلاءم معها من المعايير لتطبيقها.

يرى الباحث أن أهمية المعايير المحاسبية تأتي من أهمية ضبط العمليات المحاسبية وطريقة معالجتها، وإختلاف التطبيق لبعض الممارسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من دولة لأخرى أو من شركة لأخرى، تنبع أهمية المعايير من إختلاف الظروف الإقتصادية لكل شركة أو دولة قد يؤثر في تطبيق الأسس والسياسات المحاسبية.

سادساً: مقومات وخصائص المعايير المحاسبية الإسلامية

إن معايير المحاسبة يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن تكون هنالك قوائم مالية يمكن الإعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها فإذا كانت المعلومات متحيزة فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقفوا عن إستخدامها، كما أن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هنالك معلومات قابلة للمقارنة، فعندما تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، ومن الضروري أن تكون المعايير الحاكمة للتقرير المالي ذات نطاق متسع للإبتكار والتطور كتحسينات تصبح ذات أهمية وجدوى، تتمثل الخصائص الرئيسية الواجب توافرها في المعايير المحاسبية في الآتي (توفيق: 1987: 184-185):

1. صياغة المعايير في ضوء أهداف المحاسبة المالية، وبصفة خاصة توفير المعلومات المحاسبية لخدمات أهداف المستخدمين والمستفيدين بقطاعاتهم المختلفة، ولا شك في أن تحقيق هذه الخاصية يستوجب أن تتبنى المعايير من واقع الإسترشاد بإطار فكري متكامل للمحاسبة المالية.
 2. ملائمة المعلومات للبيئة التي ستطبق فيها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع تصور كامل لإنشاء وتنظيم الجهة الرسمية أو جهاز التشريع المحاسبي الذي ستناط به مسئولية بناء المعايير علي المستوى الكلي وتحديد أسلوب يتماشى معها مما تسفر عنه دراسة ظروف وإحتياجات البيئة المحاسبية.
 3. سهولة فهم المعايير وقبولها من جانب المستخدمين والمستفيدين المهنيين والمتأثرين بها عموماً بما يصفى عليها صفة الشريعة ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراعاة إشتراك كافة الأطراف المتأثرة في عملية بدء المعايير، بحيث يعكس الإصدار النهائي لها بقدر الإمكان متطلبات قطاعات المجتمع المعنية.
 4. إتساق المعايير التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة مع بعضها البعض ويمكن تحقيق ذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير ترتكز علي أساس كامل وموحد للإطار الفكري للمحاسبة وتحديد نوعية المعايير التي سيتم إصدارها في الإجلين القصير والطويل، التي سيتم بناؤها لخدمة الأهداف المحلية والأهداف الدولية.
- يري الباحث أن المقومات والخصائص السابق ذكرها يجب أن تتوفر جميعها مع إضافة الشرعية وموافقتها حتى تخدم الدول المسلمة والمؤسسات المالية الإسلامية ومراعاة الظروف الإقتصادية والتطور التكنولوجي والأهداف للأفراد

والمؤسسات المالية الإسلامية، ومراعاة التوافق مع المعايير المحاسبية العامة في تحقيق أهداف المؤسسات للنهوض بالاداء للمؤسسات المختلفة.

سابعاً: الحاجة إلى معايير إسلامية للمحاسبة:

توجد مجموعة نقاط توضح الحاجة إلى معايير إسلامية للمحاسبة وتتمثل في الآتي (توفيق: 2008: 185):

1. البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تخضع غالباً لإشراف البنك المركزي بالدولة وفي غيبة المعايير المنظمة يصعب تحقيق الرقابة.
2. غياب المعايير الإسلامية سيضرب بالشفافية وإمكانية إجراء المقارنات وسيزيد الإجهاد بينما وجودها سيحسن من فرص قيام سوق أوراق مالية إسلامية ويحسن الشفافية والإفصاح والعرض وتجانس الممارسات.
3. لا يمكن أن تحل المعايير الدولية محل المعايير الإسلامية.
4. تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين معايير طبقاً للشرعية الإسلامية وعلي مجالس المعايير الوطنية العربية الإسترشاد بها في إستكمال معاييرها الإسلامية وأن مصدر المعايير هو الشريعة الإسلامية والسنة النبوية.

يلاحظ الباحث ان الحاجة إلى معايير محاسبية إسلامية تأتي من خلال خدمة المعايير المحاسبية الدولية للعامة دون مراعاة للشرعية الإسلامية ومبادئها، نسبة لإختلاف الأهداف الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات الأخرى أيضاً نسبة لخصوصية أهداف المؤسسات المالية في المجتمع ووجود تعاملات مالية لدعم المجتمع المسلم.

المخاطر المصرفية

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

الخطر هو الضرر والتضرير حمل النفس علي الضرر، يقال غدر بنفسه وماله تضريراً عرضها للهلكة من غير أن يعرف، والخطر الإشرافي علي الإهلاك وخوف التلف، خاطر بنفسه فعل ما يكون الخوف فيه أغلبه (الأمين: 1995م: 47).

وعرف الخطر علي أنه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عن عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها بالنسبة لموضوع معين (عبدالله: 1989م: 3).

كما عرف الخطر بأنه الخوف من تحقق احتمالات الخسارة في المستقبل وبصورة تفوق القيم المتوقعة، كذلك هو الأداء الذي يمكن من خلاله قياس درجة التأكد، ويهتم هذا المفهوم بكيفية قياس درجة التأكد لتحديد حجم الخسارة التي تعرض لها الفرد أو الجهة المتضررة حسب الأحوال.

كما عرف بأنه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند إتخاذ القرار أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف لعدم التأكد من نتائج ذلك القرار التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين (أبوبكر: 2009م: 26). كما عرف بأنه احتمال تحقق خسارة مادية من الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين مفاجئ (مهدي: 2010م: 14). وعرف الخطر مالياً بأنه ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بالوحدات الإقتصادية وذلك لوقوع أحداث إقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بشرية مما يحد معه خسائر مؤثرة للوحدات الإقتصادية مما يؤدي لعدم إستمرار نشاط الوحدة في السوق (الإحسان: 2003م: 5).

والخطر المرتبط بمشروع معين تعني درجة الاختلاف في تدفقه النقدي عن تدفق مقدر أو متوقع، كلما زادت درجة هذا الاختلاف كان ذلك مؤشراً لزيادة الخطر (الحنفاوي: 2001م: 271). والخطر في الإستثمار يرتبط باحتمال وقوع الخسائر، فكلما زاد احتمال وقوع الخسارة كلما كان الإستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح، عليه فإن المخاطرة هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجو أو المتوقع (مطر: 2004م: 52). بمعنى أن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقيق نتيجة معينة، وأن المخاطرة المالية ترتبط بإستخدام الديون في تمويل إحتياجات المنشأة ولها جانبين: الأول يتصل بخطر السعر المالي، أو التوقف عن سداد الإلتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية (سعيد: 1987: 8).

فالمخاطرة المالية تمثل التغير الذي يحدث في قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي عندما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً (جمال: 200م: 24). كما عرفت بأنها تعرض المصرف للإفلاس عند انخفاض قيمة التزاماته وهذا الإنخفاض في الأصول ناجم عن عدم قدرة المقترض علي سداد التزاماته تجاه المصرف (حجازي: 2000م: 235).

مما تقدم يري الباحث بأن المخاطرة هي إحتتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها بصورة قد تؤثر علي تحقيق أهداف المصرف وعلي تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حالة عدم السيطرة عليها وعلي أثارها إلي القضاء علي المصرف وعرفت أيضاً بأنها فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة.

ثانياً: أسباب حدوث المخاطرة

هنالك عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة تؤدي لحدوث الخطر، ومن الأسباب التي تؤدي إلي حدوث المخاطر ما يلي (بوصباح: 2009م: 55).

- 1- تقلبات السوق: تتعرض أي سلعة سواء كانت ورقة مالية أو غيرها إلي مجموعة من التقلبات السريعة والمفاجئة تتسبب في حدوث حالة من الهبوط العام في الأسعار أو الإرتفاع العام في الأسعار.
 - 2- تغير أسعار الفائدة: لها أثر كبير علي إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلي إرتفاع تكلفة الاقتراض وينعكس علي بعض الصناعات بالتراجع في أنشطتها وأرباحها.
 - 3- التضخم: في التضخم المسألة لا تتعلق بتوقع الأرباح وإنما تنخفض القيمة الشرائية للنقود، خاصة إذا كانت لديك ديون كبيرة.
 - 4- السياسة النقدية وأدوات إدارة الكتلة النقدية.
 - 5- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
 - 6- القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار.
 - 7- زيادة معدلات الضرائب علي الأرباح.
- ثالثاً: العوامل المؤثرة في المخاطرة**

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مخاطر الأعمال المصرفية وهي كما يلي (بدر: 2014م: 144).

- 1- التغيرات التنظيمية والإشراف: هناك مجموعة من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة فرضت العديد من القيود التنظيمية علي عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها والمحافظة علي حدود معقولة من المخاطرة خوفاً من الأزمات المالية، مما أثر إيجابياً في المخاطرة، ومثال ذلك مقررات إتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطرة المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.
- 2- عدم إستقرار العوامل الخارجية: أدى عدم إستقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار لأسعار الفوائد وأسعار الصرف للعملة وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلي وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقاً مثل مخاطر التسعير ومخاطرة السياسة ومخاطر الفائدة.
- 3- المنافسة: عنصر المنافسة يحفز المصارف علي تقديم أفضل الخدمات المصرفية بأقل الأسعار وذلك بسبب المنافسة، وهذا يؤثر سلباً علي المصارف خاصة مع توسع المصارف في تقديم تسهيلات كثيرة مقابل اكتساب العملاء مما أدى إلي ازدياد المخاطر ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.
- 4- التطورات التكنولوجية: الذي يعتبر من العوامل الإيجابية علي مخاطرة الائتمان المصرفي نتيجة قدرة المصارف علي تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نتج عن ذلك آثاراً سلبية تمثلت في مخاطر التجارة الإلكترونية.

رابعاً: أساليب التعامل مع المخاطر

هناك أساليب معينة تستخدم للتحكم والتعامل مع المخاطر وهي كما يلي (العطية: 2001م: 162).

- 1- تقليل المخاطر: حتى تتمكن المنشأة من تقليل المخاطر فإنها تقوم برصد سلوك القروض من أجل إستبانه علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً وتقليل مخاطر أسعار الفائدة بإستخدام سياسة إدارة الأموال والخصوم.
- 2- نقل المخاطرة: إن شراء التأمين الذي يمثل وسيلة لنقل الإسلوب المناسب لنقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى شركة التأمين مقابل سداد أقساط التأمين.
- 3- تحويل الخطر: تحويل الخطر إلى شخص أو جهة خارج العمل والأسلوب المتعارف عليه هو التأمين.
- 4- التحوط ضد المخاطرة: التحوط يعني الوقاية والحماية من المخاطرة وهو بهذا المعنى يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال من الضياع والتلف وسوء الاستخدام.
- 5- معالجة المخاطر: معالجة المخاطر تتم بإتباع طرق وأساليب معينة تؤدي إلى تجنب المخاطر وتقليل المخاطر ونقل المخاطر بإستخدام الطريقة المناسبة حسب الأهداف الإستراتيجية للمنشأة وكذلك حجم المخاطر التي لدى المؤسسة واستعدادها لتحملها كما يجب عند معالجة المخاطر لدى المؤسسة والأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية (بشير: 2011م: 401):

أ- التأكد من فعالية التحكم في المخاطر داخلياً والتي يقصد بها درجة التخلص من المخاطر أو تخفيض باستخدام إجراءات التحكم المقترح.

ب- المقارنة بين تكلفة إجراءات التحكم في المخاطر والمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر.

ج- قياس التأثير الإقتصادي المتوقع لإجراءات التحكم في المخاطر في حالة عدم إتخاذ أي إجراءات بالمقارنة بتكلفة الإجراءات المقترحة.

د- يجب علي المؤسسة أن تتفهم القوانين المطبقة وأن تطبق نظام الرقابة لتحقيق التوافق مع القوانين.

هـ - مضاعفة الحيلة والحذر في سلوك الطريق إلى الغاية المطلوبة لتخفيض مصاعب المخاطر وتقليل فرص وقوع الخطر.

أفضل طريقة لضبط الخطر من خلال ربطه بالنشاط المولد للثروة، هذه الثروة بدورها تجيد تكلفة المخاطر وتعوضها، فاشتراط ضمان الملكية لحصول الربح يجعل المخاطرة لا تنفصل عن النشاط الإيجابي، مما يوجه الحوافز المتصلة بالمخاطر نحو توليد الثروة وهو ما يحقق توليد الثروة وتخفيض المخاطر.

خامساً: تصنيفات المخاطر المصرفية

تعرف تصنيفات المخاطر علي أنها مجموعة المخاطر التي تساعد علي تنظيم التحديد والتقييم والقياس والمراقبة المتعلقة بطول فترة التعرض للمخاطرة، وتستخدم تصنيفات المخاطر في المؤسسة لتحديد التأثير الكلي علي المؤسسة (رمضان، جودة: 2008م: 187)، إن المنشآت المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في جميع أرجاء المنشأة ومن هذه المخاطر ما يلي (البلقفي، واصف: 2004م: 21):

- أ. مخاطر الأعمال: هي المخاطر المرتبطة بالصناعة والمجال الأساسي الذي تعمل فيه المنشأة.
- ب. مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية (أو الأفراد العاملين بهذه النظم) بالمنشأة.
- ج. مخاطرة الإدارة: هي المخاطرة المرتبطة بالوظائف الإدارية والممارسات التي تقوم بها إدارة المنشأة.
- د. المخاطر القانونية: هي المخاطر الناشئة عن الدخول في إتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد من الوفاء بالإلتزامات تجاه هذه الأطراف.
- هـ. مخاطر الإئتمان: هي المخاطر المرتبطة بفسل الطرف الآخر في الوفاء بالإلتزامات التي تعهد بها.
- و. مخاطر الأسعار: هي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة (صعوداً أو هبوطاً) في أسعار السلع ومخاطر الملكية.
- ز. مخاطر الأموال: هي المخاطر عن فشل المنشأة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.
- ح. مخاطر التركيز: هي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة، وتسمى مخاطر عدم التنوع.
- ط. مخاطر التغطية: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة.
- ي. المخاطر السياسية: هي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك والتأمين.
- ك. الأخطار الإقتصادية: هي تلك الأخطار التي تكون ناتج تحقق مسبباتها في صورة حادث خسائر مالية.

تحليل واختبار فرضيات الدراسة

سيقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة باستخدام بعض المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية وتحليل المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض أفراد عينة الدراسة المتخصصين في موضوع الدراسة وذلك علي النحو الآتي:

إختبار الفرضية الأولى:

لإختبار الفرضية الأولى التي تنص علي: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية إلي تقليل مخاطر السيولة في المصارف السودانية، وذلك من خلال إيجاد عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة لدي بنك فيصل الإسلامي لهذه الفترة مصحوباً بنتائج المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض أفراد عينة الدراسة المتخصصين في موضوع الدراسة وذلك علي النحو التالي:

المؤشرات المرتبطة بالفرضية الأولى:

1- نسبة الرصيد النقدي: تعبر نسبة الرصيد النقدي عن العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة وبين إلتزاماته المالية، أما الودائع وما في حكمها فهي تتألف من مجموع الموجودات وي طرح منها حقوق الملكية ، إذ يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته تجاه الدائنين ولكن قد يؤثر ذلك على توظيف الأموال في الاستثمارات التي تدر عائداً للمصرف؛ ويتكون بسط ومقام النسبة من النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي والارصدة النقدية السائلة الاخرى إلى الودائع وما في حكمها ، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي والمصارف الاخرى}}{100\%}$$

الودائع وما في حكمها

الجدول (1) نسبة الرصيد النقدي

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
النقد في الصندوق	3,443,339,875	23,037,076,000	27,008,918,000	72,300,852,000	187,557,422,000
النقد لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى	1,487,974,645	2,512,119,000	6,055,075,000	8,120,892,000	29,868,806,000
إجمالي النقد	4,931,314,520	25,549,195,000	33,063,993,000	80,421,744,000	217,426,228,000
الودائع وما حكمها	12,252,010,116	23,481,035,000	29,638,145,000	78,359,005,000	126,206,740,000
نسبة الرصيد النقدي	40.2%	108.8%	111.6%	102.6%	172.3%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (1) يلاحظ الباحث أن نسبة الرصيد النقدي لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة حيث بلغ نسبة النقد (40.2%) من إجمالي قيمة الودائع في العام 2017م ثم إرتفعت هذه النسبة في العام 2018م إلى (108.8%) وإلى (111.6%) في العام 2019م وانخفضت إلى (102.6%) في العام 2020م، لتصل إلى أعلى نسبة لها في العام 2021م حيث بلغت (172.3%)، وذلك يدل على إن البنك يحتفظ برصيد نقدي كافٍ لمقابلة الودائع وما في حكمها، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مخاطر السيولة الناتجة من الوفاء بودائع العملاء.

2- نسبة الاحتياطي النقدي : وتشير هذه النسبة إلى احتفاظ المصارف التجارية بنسبة من النقود كوديعة لدى البنك المركزي من قيمة المبالغ المتوفرة لديها وبدون فائدة ؛ وكلما زادت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني زادت مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه، وكلما إنخفضت هذه النسبة شكلت حالة من العجز في السيولة؛ لذا فإن البنك المركزي يفرض على المصارف سعر فائدة جزائي حتى يتم تصحيح العجز وتبقى نسبة من الاحتياطي كوديعة لدى المصرف وحسب نوع الوديعة. وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{نقد لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى}}{100\%}$$

الودائع وما في حكمها

الجدول (2) نسبة الاحتياطي النقدي

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
النقد لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى	1,487,974,645	2,512,119,000	6,055,075,000	8,120,892,000	29,868,806,000
الودائع وما حكمها	12,252,010,116	23,481,035,000	29,638,145,000	78,359,005,000	126,206,740,000
نسبة الاحتياطي النقدي	12.1%	10.7%	20.4%	10.4%	23.7%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م.

من خلال الجدول (2) يلاحظ الباحث أن نسبة الإحتياطي النقدي لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م متأرجحة بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة حيث بلغ نسبة الإحتياطي النقدي (12.1%) من إجمالي قيمة الودائع في العام 2017م ثم إنخفضت هذه النسبة في العام 2018م إلى (10.7%) وإرتفعت إلى (20.4%) في العام 2019م وانخفضت إلى (10.4%) في العام 2020م، لتصل إلى أعلى نسبة لها في العام 2021م حيث بلغت (23.7%)، وذلك يدل على إن البنك يحتفظ بإحتياطي نقدي لدي بنك السودان

والمصارف الأخرى نسبة جيدة وكافية لمقابلة الودائع وما في حكمها، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مخاطر السيولة الناتجة من الوفاء بودائع العملاء.

3- نسبة السيولة: وتسمى نسبة التداول وتشير هذه النسبة لقياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المستحقة ومكوناتها، وتتألف هذه النسبة من الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة، والتي تعتبر من أكثر النسب موضوعية في الاستخدام لتقييم كفاية السيولة وتكون أما موجودات نقدية أو في حكم النقدية ؛ وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة = (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة)

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

الجدول (3) نسبة السيولة

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
إجمالي الأصول المتداولة	22,519,793,422	47,476,760,000	55,882,295,000	111,486,056,000	276,095,559,000
إجمالي الخصوم المتداولة	12,252,010,116	23,481,035,000	29,638,145,000	78,359,005,000	126,206,740,000
نسبة السيولة	1.8 مرة	2.0 مرة	1.9 مرة	1.4 مرة	2.2 مرة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م.

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحث أن نسبة السيولة لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م متأرجحة بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة حيث بلغت (1.8 مرة) في العام 2017م ثم ارتفعت هذه النسبة في العام 2018م إلى (2 مرة) إنخفضت إلى (1.9 مرة) في العام 2019م وإنخفضت إلى (1.4 مرة) في العام 2020م، لتصل إلى أعلى نسبة لها في العام 2021م حيث بلغت (2.2 مرة)، وذلك يدل على إن البنك يحتفظ بأصول يمكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل، نسبة جيدة وكافية، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مخاطر السيولة الناتجة من الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل.

4- نسبة توظيف الأموال : تشير نسبة توظيف الأموال لقياس قدرة المصرف الإئتمانية ومعرفة إتجاهات ذلك الإئتمان وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط محددة لايمكن تجاوزها من قبل المصرف، مع أهمية وضع التخصيصات المالية اللازمة لتغطية منح الائتمان مع ملاحظة القدرة الإئتمانية للمقترض والقدرة على إعادة دفع

الإلتزامات للجهة المانحة بإستحداث خطط ومؤشرات إئتمانية واضحة, كما وتعبر هذه النسبة عن مدى إستخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات وكلما أرتفعت النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف في منح قروض جديدة، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة توظيف الأموال} = \frac{\text{الإستثمارات}}{\text{الودائع}} * 100\%$$

الجدول (4) نسبة توظيف الأموال

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
الإستثمارات	17,588,478,902	21,927,565,000	22,818,302,000	31,064,312,000	58,669,331,000
الودائع	12,252,010,116	23,481,035,000	29,638,145,000	78,359,005,000	126,206,740,000
نسبة توظيف الأموال	143.6%	93.4%	77.0%	39.6%	46.5%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (4) يلاحظ الباحث أن نسبة توظيف الأموال لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م في إنخفاض مستمر عدا في عام 2021م حيث بلغت نسبة الإستثمارات (143.6%) من إجمالي قيمة الودائع في العام 2017م ثم إنخفضت هذه النسبة في العام 2018م إلي (93.4%) ثم إلي (77.0%) في العام 2019م وإنخفضت إلي أدنى قيمة في العام 2020م وهي (39.6%)، لتصل إلي (23.7%) العام 2021م، ونجد أن هذا الإنخفاض الملحوظ في نسبة التوظيف يرجع للظروف الإقتصادية والسياسية التي مر بها السودان خلال الأعوام 2018م، 2019م، 2020م، 2021م. ويلاحظ أن المصرف إحتفظ بنسبة عالية من السيولة في تلك الفترة. عليه ومن خلال المؤشرات السابقة والمرتبطة بالفرضية الأولى وهي نسبة الرصيد النقدي كما في الجدول (1) ونسبة الاحتياطي النقدي في الجدول (2) ونسبة السيولة في الجدول (3) ونسبة توظيف الأموال في الجدول (4) يلاحظ الباحث إحتفاظ المصرف بدرجة سيولة كافية جداً لمواجهة إحتياجات العملاء وكذلك المقدرة العالية علي الوفاء بالإلتزامات المصرف والقدرة علي الإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة للمصرف، والسبب في ذلك يعود للإلتزام المصرف التام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية والتقيد التام بتوصيات الأجهزة الرقابية متمثلة في البنك المركزي وكذلك معيار الإفصاح يلزم المصارف بالإفصاح عن المخاطر عند حدوثها، ويؤيد ذلك الأستاذ مجاهد صديق عبد الرحمن البشير (مدير إدارة المخاطر ببنك فيصل الإسلامي) ود.أحمد الصديق جبريل (مدير البحوث والدراسات ببنك فيصل الإسلامي) وذلك من خلال تحليل المقابلة التي أجراها الباحث، وعليه وبناءً علي ماتقدم يتم

قبول الفرضية الأولى التي تنص علي: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية إلي تقليل مخاطر السيولة في المصارف السودانية.

إختبار الفرضية الثانية:

لإختبار الفرضية الثانية التي تنص علي: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية إلي تقليل مخاطر الائتمان في المصارف السودانية، وذلك من خلال إيجاد مؤشرات السيولة والربحية ونسبة كفاية رأس المال الفعلية لهذه الفترة مصحوباً بنتائج المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض أفراد عينة الدراسة المتخصصين في موضوع الدراسة وذلك علي النحو التالي:

1- مؤشرات السيولة: لقد تم إستخدام المؤشرات المالية لنسب السيولة لبنك فيصل الإسلامي للفترة من 2017م وحتى 2021م علي وفق ماهو موضح في الجدول الآتي:

$$(أ) \text{نسبة النقدية إلي الودائع} = \frac{(\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية})}{\text{حجم الودائع لدي المصرف}}$$

الجدول (5) نسبة النقدية إلي الودائع

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية	3,615,258,708	23,207,071,000	27,203,913,000	72,495,847,000	187,752,417,000
حجم الودائع لدي المصرف	12,252,010,116	23,481,035,000	29,638,145,000	78,359,005,000	126,206,740,000
نسبة النقدية إلي الودائع	%29.5	%98.8	%91.8	%92.5	%148.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (5) يلاحظ الباحث أن نسبة النقدية إلي الودائع لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م متأرجحة بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة حيث بلغت هذه النسبة (%29.5) في العام 2017م ثم زادت هذه النسبة في العام 2018م إلي (%98.8) ثم إنخفضت إلي (%91.8) في العام 2019م وبلغت (%92.5) العام 2020م، وحققت هذه النسبة أعلي قيمة في لها العام 2021م حيث بلغت (%148.8) والملاحظ أن البنك يحتفظ بأرصدة نقدية وأصول شبه نقدية (إستثمارات قصيرة الأجل) كافية جداً لمقابلة متطلبات العملاء فيما يخص منح الائتمان.

$$(ب) \text{ نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات} = \frac{(\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصارف الأخرى})}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول (6) نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
النقد في الصندوق + النقد لدى المصارف الأخرى	4,931,314,520	25,549,195,000	33,063,993,000	80,421,744,000	217,426,228,000
إجمالي الموجودات	27,428,268,691	51,601,184,000	60,343,309,000	116,903,029,000	290,424,858,000
نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات	%18.0	%49.5	%54.8	%68.8	%74.9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م.

من خلال الجدول (6) يلاحظ الباحث أن نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة حيث بلغت هذه النسبة (29.5%) في العام 2017م ثم زادت هذه النسبة في العام 2018م إلى (98.8%) ثم إنخفضت إلى (91.8%) في العام 2019م وبلغت (92.5%) العام 2020م، حققت هذه النسبة أعلى قيمة لها في العام 2021م حيث بلغت (148.8%) والملاحظ أن البنك يحتفظ بأرصدة نقدية وأصول شبه نقدية (إستثمارات قصيرة الأجل) كافية جداً لمقابلة متطلبات العملاء فيما يخص منح الإئتمان. والجدول (7) هو ملخص للمؤشرات المالية لنسب السيولة لبنك فيصل الإسلامي للفترة من 2017م وحتى 2021م:

الجدول (7) مؤشرات السيولة للأعوام من 2017م وحتى 2021م.

المؤشرات	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
نسبة النقدية إلى الودائع	%29.5	%98.8	%91.8	%92.5	%148.8
نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات.	%18.0	%49.5	%54.8	%68.8	%74.9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م.

من خلال الجدول (7) يلاحظ الباحث أن نسب السيولة لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلى 2021م متأرجح بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك للظروف الإقتصادية والسياسية التي مر بها السودان خلال تلك الفترة.

2- مؤشرات الربحية: لقد تم استخدام المؤشرات المالية لنسب الربحية لبنك فيصل الإسلامي للفترة من 2017م وحتى 2021م علي وفق ماهو موضح في الجدول الآتي:

$$(أ) \text{ العائد علي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول (8) العائد علي الأصول

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
صافي الربح بعد الضرائب	559,668,864	1,440,281,000	692,270,000	1,167,337,000	2,141,130,800
إجمالي الأصول	27,428,268,691	51,601,184,000	60,343,309,000	116,903,029,000	290,424,858,000
العائد علي الأصول	%2.0	%2.8	%1.1	%1.0	%0.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (8) يلاحظ الباحث أن نسبة العائد علي الأصول لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م زادت في عام 2018م ثم توالى في الإنخفاض حيث بلغ (2%) في العام 2017م ثم زادت هذه النسبة في العام 2018م إلي (2.8%) ثم إنخفضت إلي (1.1%) في العام 2019م وإلي (1%) في العام 2020م، وحققت هذه النسبة أدني قيمة لها في العام 2021م حيث بلغت (0.7%).

$$(ب) \text{ العائد علي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

الجدول (9) العائد علي حقوق الملكية

البيان	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
صافي الربح بعد الضرائب	559,668,864	1,440,281,000	692,270,000	1,167,337,000	2,141,130,800
إجمالي حقوق الملكية	1,409,779,072	2,629,411,000	2,752,402,000	4,012,617,000	25,954,466,000
العائد علي حقوق الملكية	%39.7	%54.8	%25.2	%29.1	%8.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (9) يلاحظ الباحث أن نسبة العائد علي حقوق الملكية لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م متأرجح بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة حيث بلغ (39.7%) في العام 2017م ثم زادت هذه النسبة في العام 2018م إلي (54.8%) ثم إنخفضت إلي (25.2%) في العام 2019م وإلي (29.1%) في العام 2020م، وحققت هذه النسبة أدني قيمة لها في العام 2021م حيث بلغت (8.2%).

والجدول (10) هو ملخص للمؤشرات المالية لنسب الربحية لبنك فيصل الإسلامي للفترة من 2017م وحتى 2021م:

الجدول (10) مؤشرات الربحية للأعوام من 2017م وحتى 2021م.

المؤشرات	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
العائد علي الأصول	%2.0	%2.8	%1.1	%1.0	%0.7
العائد علي حقوق الملكية.	%39.7	%54.8	%25.2	%29.1	%8.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م.

من خلال الجدول (10) يلاحظ الباحث أن نسب الربحية لبنك فيصل الإسلامي للأعوام من 2017م إلي 2021م متأرجح بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك للظروف الإقتصادية والسياسية التي مر بها السودان خلال تلك الفترة.

عليه ومن خلال المؤشرات السابقة والمرتبطة بالفرضية الثانية وهي مؤشرات السيولة كما في الجدول (7) ومؤشرات الربحية في الجدول (10) يلاحظ الباحث أن هذه المؤشرات إيجابية، وكذلك إلزام المصرف بمعيار الإفصاح والإجراءات التي تحد من مخاطر الإئتمان؛ الأمر الذي جعل إلزام المصارف بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية أدي إلي تخفيض مخاطر الإئتمان، ويؤيد ذلك الدكتور عبد الباسط محمد المصطفي (الموظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية- بنك السودان المركزي) وذلك من خلال تحليل المقابلة التي أجراها الباحث، وعليه وبناءاً علي ماتقدم نقبل الفرضية الثانية التي تنص علي: يؤدي تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية إلي تقليل مخاطر الإئتمان في المصارف السودانية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- 1- ساهم التزام بنك فيصل الاسلامي بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية في الحد من مخاطر السيولة.
- 2- ساهم التزام بنك فيصل الاسلامي بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية في الحد من مخاطر الائتمان.
- 3- يهتم بنك فيصل الاسلامي السوداني بتوفير المتطلبات الاساسية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية.
- 4- تتوفر ببنك فيصل الاسلامي السوداني معايير رقابية شرعية ومحاسبية تحدد آلية العمل المالي الاسلامي مما انعكس ايجاباً علي تطبيق صيغ التمويل الاسلامي.
- 5- يوجد إدراك لدي الموظفين ببنك فيصل الاسلامي السوداني بأهمية إستخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية.
- 6- يستند بنك فيصل الاسلامي السوداني بالإضافة الي الرقابة المالية الي رقابة شرعية لمراقبة كل اعمال المصرف تتفق مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية.
- 7- الإفصاح عن المخاطر الائتمانية انعكس ايجابا علي الاداء التمويلي بالمصرف.

ثانياً: التوصيات

- 1- توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في المصارف، مع ضرورة التعاون في مجال تبادل المعلومات حول طالبي الائتمان.
- 2- تمييز القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية في منح التمويل المصرفي.
- 3- تحديد حدود قصوي لجملة القروض الممنوحة بواسطة المصارف التجارية ونشاطاتها الاستثمارية خلال فترة زمنية محدودة.
- 4- ضرورة تطوير التنظيم والاداء المحاسبي والائتماني ليعكس بصورة صحيحة وواقعية المركز المالي للمنشآت طالبة الائتمان.
- 5- وجود ادارة سليمة في المصرف قيد الدراسة للتحكم في نسبة الاصول السائلة الي الالتزامات قصيرة الاجل لما لها من أثر سلبى في الاستقرار المالي.

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

- أبو زيد، محمد المبروك، (1995م) المحاسبة الدولية وانعكاساتها علي الدول العربية - الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- أبو زيد، محمد المبروك، (2014م) المحاسبة الدولية وإنعكاساتها علي الدول العربية - الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- أبو صباح، سليمان، (2009م)، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسوق، القاهرة.
- أبوبكر، عيد احمد، السيف، وليد إسماعيل، (2009م)، إدارة الخطر والتأمين، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- الإحسان، محمد عميد، (2003م)، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأمين، الصديق محمد، (1995م) الضرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، جدة.
- البشاري، مصطفى نجم، (2007م)، مدخل معايير المحاسبة، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
- بشير، محمد الفاتح محمود، (2011م)، التمويل والمؤسسات المالية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة.
- البلقي، محمد توفيق، واصف، جمال عبد الباقي، (2004م) مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية، القاهرة.
- الحنفاوي، محمد صالح، (2001م)، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الراوي، حكمت احمد، (1995م)، المحاسبة الدولية، دار حنين للطباعة والنشر، عمان.
- رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2008م) إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة.
- سعيد، بهاء الدين، (1987م)، الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

- الصوفي، فارس جميل، (2010م)، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر، عمان.
- عبدالرحمن، صلاح الدين، (2000م)، مقارنة معايير المحاسبة الدولية IAS، دار اللواء جراند فالي للطباعة، الولايات المتحدة الأمريكية
- عبدالله، سلامة، (1989م)، الخطر والتأمين، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- العطية، ماجدة، (2001م)، جدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- القاضي، حسين، (2006م)، دور المعايير المحاسبية الدولية Asis في تطوير وتعزيز النظام المحاسبي الموحد، دراسة تحليلية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.
- كيسو، دونالدو، ويجانت، جييري، (1988م)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض .
- المجلس، مجلس معايير المحاسبة المالية، (1998م)، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
- مطر، محمد، (2004م) إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، القاهرة.
- مهدي، إبراهيم محمد، (2010م)، التأمين ورياضة الخطر والتأمين، مكتبة العصرية، القاهرة.

2. المجالات العلمية:

- توفيق، محمد شريف، (1987م) رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير المعايير المحاسبية في السعودية، ، مجلة الإدارة العامة، العدد الخامس والخمسون، معهد الإدارة العامة الرياض.
- توفيق، محمد شريف، (2008م) إستكمال المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية- دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج، مجلة جامعة الزقازيق.
- حجازي، محمد عبد العزيز، (2000م)، تصميم برنامج لمراجعة مخصص القروض في ضوء معايير المراجعة الدولية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد السادس والخمسون، جامعة القاهرة.

– محمد، الإمام احمد يوسف، منصور، فتح الرحمن حسن، (2015م)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات المالية، دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

3. الرسائل العلمية:

- إدريس، عثمان تاج السر، (2005م)، سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- بدر، عصام الدين أحمد محمد، (2014م)، دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين.
- جمال، إدراج، (2001م)، تقييم وتسيير خطر القروض في بنك تجاري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- الزمار، محمود علي حسن، (2015م)، مدى إلتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
- علي، محمد عبدو نعمان، (2001م)، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع التطبيق وطموح الممارسة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4. المقابلات الشخصية:

- الأستاذ مجاهد صديق عبد الرحمن البشير- مدير إدارة المخاطر ببنك فيصل الإسلامي.
- الدكتور أحمد الصديق جبريل - مدير البحوث والدراسات ببنك فيصل الإسلامي.
- الدكتور عبد الباسط محمد المصطفى - الموظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية- بنك السودان المركزي.